القطاع الحكومي غير النفطي نما بنسبة في4.9 المئة

تباطؤ القطاع النفطي في السعودية يسهم في انخفاض النمو الكلي خلال الربع الأول

أظهرت بيانات نشرتها مصلحة الإحصاءات العامة نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي للربع الأول من العام بنسبة 2.1 في المئة مقارنة بـ4.4 في المئة للربع السابق و6.6 في المئة للربع المماثل من العام الماضي، ويعتبر هذا النمو هو الأضعف منذ الربع الأول لعام 2011.

وقد توزع التباطؤ بصورة معتدلة على معظم القطاعات، حيث سجل قطاع واحد فقط هو قطاع الخدمات الحكومية نموا أسرع من مستوى نموه خلال الربع الرابع لعام 2012. ورغم ذلك، نمت جميع قطاعات الاقتصاد باستثناء قطاع النفط. شكّل القطاع الخاص غير النفطي المحرك الرئيسي للنمو في الربع الأول، حيث ساهم بـ2.6 نقطة مئوية.

وارتفعت مساهمة القطاع الحكومي إلى 0.9 نقطة مئوية في الربع الأول مقارنة بـ0.5 في المئة في الربع السابق، وأخيرا تراجعت مساهمة قطاع النفط إلى -1.4 نقطة مئوية بسبب تراجع إنتاج النفط.

الناتج غير النفطي

ونما الناتج الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.4 في المئة على أساس المقارنة السنوية مقارنة بـ6.1 في المئة للربع السابق و4.8 في المئة للربع المماثل من العام الماضي. ورغم أن القطاع الخاص غير النفطي يمثل المحرك الرئيسي للقطاع غير النفطي، إلا أن مساهمته ومستوى نموه بدأ يعودا إلى وضعهما الطبيعي حيث بدأ تأثير الحوافز المالية التي أطلقتها الحكومة عام 2011 يتناقص تدريجياً. نما القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 4.3 في المئة على أساس المقارنة السنوية في الربع الأول مقارنة بنمو 5.1 في المئة على أساس المقارنة الربعية. ورغم هذا التباطؤ في النمو، فإننا نتوقع أن يحافظ القطاع الخاص على مستوى النمو الحالي مدعوماً بقوة الطلب المحلي وزيادة القروض المصرفية واستثمارات القطاع العام.

فيما نما القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 4.9 في المئة على أساس المقارنة السنوية، مسجلاً أعلى نمو بين القطاعات خلال الربع الأول.

وجاء معظم النمو من انتعاش قطاع الخدمات الحكومية الذي ارتفع بنسبة 5.7 في المئة على أساس سنوي. ويرجح أن تبقى مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في النمو الاقتصادي الكلي قوية خلال ما تبقى من العام، حيث تؤدي الإصلاحات الأخيرة في سوق العمل وتطبيق قانون العمل إلى زيادة الطلب على الخدمات الحكومية. كذلك نتوقع أن ينعكس هذا النمو في الخدمات في شكل زيادة في الإيرادات غير النفطية التي تدعم ميزانية الدولة.

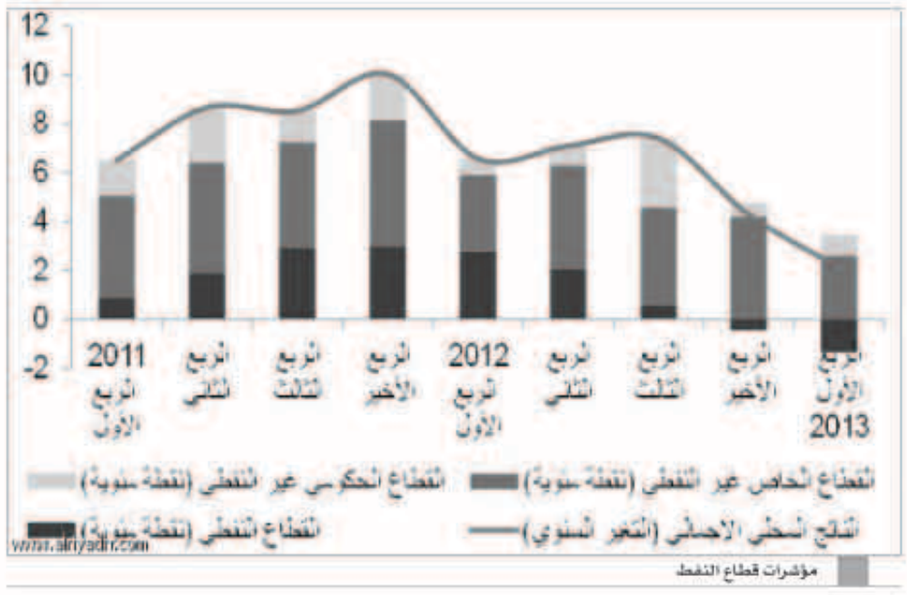

مؤشرات قطاع النفط

انكماش نفطي

وانكمش قطاع النفط بنسبة 6.3 في المئة، وهي أدنى نتيجة ربعية طيلة الفترة التي تتوفر فيها بيانات بهذا الخصوص وتأثرت هذه النتيجة بالتغير في حجم إنتاج النفط، الذي تراجع بنسبة 7.9 في المئة خلال نفس الفترة.

وتراجعت مساهمة قطاع النفط في الناتج الإجمالي الفعلي ككل إلى 19.6 في المئة مقارنة بـ21.3 في المئة قبل عام. وبما أنه يرجح أن يرتفع إنتاج النفط تدريجياً خلال شهور الصيف بسبب ارتفاع الطلب المحلي، فإن التأثير السلبي لانخفاض انتاج النفط على نمو الناتج الإجمالي ككل سيتراجع خلال الأرباع القادمة.

قطاع التجزئة

ورغم تسجيل معظم القطاعات نمواً إيجابياً على أساس المقارنة السنوية في الربع الأول، إلا أن أداءها جاء متباينا، كما هو متوقع، وجاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة كأسرع القطاعات نموا «6.9 في المئة»، وإن كان بوتيرة أقل مما كان عليه في الأرباع الثلاثة الماضية.

وسيحافظ قطاع التجزئة على الأرجح على نمو قوي خلال الأرباع القادمة، كما يدل على ذلك ارتفاع قيمة السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي وقيمة معاملات نقاط البيع خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو.

وحل ثانيا قطاع التشييد والبناء، بنسبة نمو 6.7 في المئة على أساس سنوي مقارنة بـ4.7 في المئة لنفس الربع من عام 2012.

ويعود ذلك النمو إلى النشاط الضخم في تشييد البنى التحتية والتطوير العقاري التجاري وبصورة متزايدة المشاريع الإسكانية.

ويتوقع أن تؤدي المبالغ الضخمة التي تخصصها الحكومة للإنفاق على توفير المساكن في مقابل الطلب المتزايد إلى الإبقاء على قطاع التشييد والبناء كأحد أسرع القطاعات نموا خلال السنوات القليلة القادمة.

وتباطأ النمو في قطاعات المرافق العامة والصناعة والنقل والاتصالات جميعها مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبالنسبة لمرافق الكهرباء والغاز والمياه والنقل والاتصالات يعود تباطؤ النمو جزئيا إلى تأثير المقارنة بمستوى سابق مرتفع، حيث نما قطاع المرافق العامة بنسبة 2.8 في المئة في الربع الأول من العام مقارنة بـ8.5 في المئة لنفس الفترة من العام الماضي

وكذلك نما قطاع النقل والاتصالات بنسبة 2.6 في المئة مقارنة بـ8.6 لنفس الفترة العام الماضي.

اما التباطؤ في قطاع الصناعة الذي نما بنسبة 2.6 في المئة فربما يعكس تراجع الطلب من الخارج.

نمو الاقتصاد

ونما الاقتصاد بنسبة 1.3 في المئة مقارنة بـ0.2 في المئة للربع السابق. وجاء معظم هذا النمو من القطاع الخاص غير النفطي الذي زاد بنسبة 8.1 في المئة، بينما انكمش قطاعي النفط والحكومة بنسبة 3.2 في المئة و12 في المئة على التوالي.

وسجل قطاعان نموا على أساس ربعي برقم من خانتين في الربع الأول، أولهما هو قطاع الزراعة «4 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي» الذي سجل أعلى نمو ربعي بلغ 21.3 في المئة نتيجة لنمط موسمي، وثانيهما هو قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي نما بنسبة 11 في المئة. بالنسبة لمعظم قطاعات الاقتصاد الأخرى، جاء النمو الربعي متأثرا بعوامل موسمية، فهناك نمط موسمي إيجابي أثر على قطاع التشييد الذي نما بنسبة 7.8 في المئة مقارنة بانكماش بنسبة 3.8 في المئة في الربع السابق.

وعلى الجانب الآخر، سجل قطاع المرافق العامة أكبر تراجع في النمو خلال الربع الأول «17.4- في المئة»، وهذا التراجع متوقع بطبيعة الحال في ظل الانخفاض الموسمي في الطلب على الكهرباء بالنسبة لشريحتي المساكن والمراكز التجارية خلال فصل الشتاء.

وتوقع تقرير شركة جدوى للاستثمار أن يأتي الأداء الاقتصادي متباينا لما تبقى من العام. ويرجح أن تبقى مساهمة إنتاج النفط في النمو الاقتصادي السنوي في الجانب السلبي، ما يؤدي إلى تباطؤ في النمو ككل خاصة في الربع الثاني وأن يحافظ كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص غير النفطي على نموهما المتماسك.

وتدل المؤشرات الرئيسية على أداء قوي خلال النصف الأول من العام لقطاعات التشييد والتجزئة والنقل والاتصالات.

القروض المصرفية

وحافظ النمو السنوي للقروض المصرفية على مسار تصاعدي متوازن، كما أن المسوحات التجارية تدل على تواصل النمو في القطاع الخاص.

وفي ظل متانة معطيات الاقتصاد المحلي من جهة وحالة عدم اليقين بالنسبة لمسار الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، فإننا نبقي على تقديراتنا بأن يحقق الناتج الإجمالي الفعلي نمواً بنسبة 4.2 في المئة للعام 2013.

أبوظبي تبيع أسهمها في «باركليز» بـ3.7 مليارات دولار

شعار بنك باكليز

باعت مجموعة من صناديق الاستثمار في إمارة أبوظبي حصتها الكاملة في بنك باركليز، والتي كانت قد اشترتها في إطار المساعي المثيرة للجدل لإنقاذ البنك البريطاني اثناء الأزمة المالية العالمية.

وأظهر تقرير للجهات الرقابية الشهر الماضي أن هذه الحصة مملوكة للشيخ منصور بن زايد آل نهيان، الذي يملك نادي مانشستر سيتي الإنكليزي لكرة القدم، وقد باع حصته البالغة 6 في المئة في البنك لكن لم يلحظ أحد إلى حد كبير التقرير.

وتبلغ قيمة الحصة 2.4 مليار جنيه إسترليني «3.7 مليارات دولار» بأسعار السوق الراهنة.

وكان من الصعب تتبع الحصة إذ امتلكتها عدة جهات منها صندوق جلف اينفست 3 ونيكسوس كابيتال انفستنج وانترناشيونال يونايتد انفستمنتس في أبوظبي.

وأفاد التقرير أن صندوق الخليج اينفست 3 باع 758.4 مليون سهم يوم 20 من يونيو.

واستخدم الشيخ منصور تعاملات تحوط معقدة وربما كان يخفض حصته على مدى السنوات الماضية مع الاحتفاظ بحق التصويت، وربما يمثل التقرير انتهاء ترتيبات التحوط هذه.

وأفاد آخر تقرير سنوي لباركليز أن الشيخ منصور يملك بشكل غير مباشر 783.5 مليون سهم، أي 6.1 في المئة من أسهم البنك المصدرة حتى الرابع من مارس، ويشمل ذلك 758.4 مليون سهم مملوكة لصندوق بي.سي.بي الخليج اينفست 3.

واستثمرت أبوظبي وقطر في باركليز في أكتوبر عام 2008 في الوقت الذي كان البنك يحاول فيه تجنب قبول خطة إنقاذ حكومية.

ونجح البنك في جمع سبعة مليارات جنيه إسترليني لكنه واجه انتقادات بأن الشروط التي عرضها على مستثمري الشرق الأوسط كانت جذابة للغاية.

ويبدو أن الشيخ منصور وقطر حققا مكاسب بالمليارات من هذه الصفقة إذ ارتفعت أسهم باركليز من نحو 179 بنسا وقت إبرام الصفقة إلى 320 بنسا الآن.

واشترى الشيخ منصور سندات بقيمة ملياري جنيه إسترليني تم تحويلها إلى أسهم بسعر 153 بنسا للسهم وحصل على حقوق خيارية بقيمة 1.5 مليار جنيه إسترليني على الأسهم العادية يمكن تنفيذها بسعر 198 بنسا للسهم.

واشترى كذلك أوراقا مالية بقيمة 1.5 مليار جنيه إسترليني ذات عائد سنوي 14 في المئة وحصل على رسوم قدرها 110 ملايين جنيه إسترليني. ومارس الحقوق الخيارية وباعها في عام 2010 في حين أبقى على أغلب أسهمه في البنك.

336 مليار دولار الاستثمارات الخليجية بالصناعات التحويلية

بلغ حجم استثمارات الدول الخليجية في الصناعات التحويلية العام الماضي 336 مليارا و138 مليون دولار مسجلة زيادة بمعدل نمو تراكمي بلغ 22.4 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية حيث بلغت في العام 2008 نحو 149 مليارا و578 مليون دولار كما زاد عدد العاملين في هذا القطاع للفترة نفسها من 97 الفا و219 عاملا ليصل إلى أكثر من 134 الف عامل وبمعدل نمو تراكمي بلغ 8.4 في المئة.

ونقلت وكالة الانباء القطرية «قنا» عن عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك» أن إجمالي المصانع العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي زادت من 12 الفا و317 مصنعاً في العام 2008 إلى 15 الفا و165 مصنعا خلال العام 2012 وبمعدل نمو تراكمي لخمس سنوات بلغ 5.2 في المئة حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى في عدد المصانع بنسبة 39.3 في المئة تليها الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 36.3 في المئة وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بنسبة 9.9 في المئة ثم البحرين في المرتبة الرابعة بنسبة 5.2 في المئة تلتها قطر بالمرتبة الخامسة بنسبة 4.7 في المئة ثم الكويت في المرتبة السادسة بنسبة 4.6 في المئة. ولفت العقيل إلى أن الإحصاءات التي تعدها «جويك» وتحدثها باستمرار أشارت إلى أن عدد المنشآت الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة بلغ في العام 2012 بدول المجلس 12 الفا و684 منشأة صناعية تشكل ما نسبته 83.6 في المئة من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في المنطقة.. موضحا أن حجم الاستثمارات في هذه الصناعات بلغ نحو 14 مليار دولار تشكل نسبة 4.2 في المئة من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي بدول المجلس.

عمان تصدر شهادات إيداع بقيمة 328 مليون ريال

اصدرت سلطنة عمان شهادات ايداع بقيمة 328 مليون ريال عماني.وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.13 في المئة فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0.13 في المئة.

واشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما اذ سيتم استحقاقها في الرابع عشر من شهر أغسطس المقبل.

واوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من السابع عشر وحتى الثالث والعشرين من شهر يوليو الجاري هو واحد في المئة.

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

«مجموعة العشرين» تؤيد خطة للضرائب وتسعى لتحقيق الانتعاش

جانب من الاجتماع

ساندت مجموعة العشرين خطة ضرائب تستهدف سد الثغرات التي تستغلها الشركات متعددة الجنسيات في ظل غضب مستعر بين الناخبين المتضررين من زيادة الضرائب بهدف سداد الديون الوطنية المتصاعدة.

وانصب اهتمام وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية المجتمعين في موسكو كذلك على رسم طريق باتجاه تحقيق انتعاش الاقتصاد العالمي والسعي لتهدئة اسواق المال القلقة من اثر خطط التحفيز الاقتصادي.

فالصين التي ظلت على مدى اعوام تقود النمو العالمي تعاني الآن من تباطؤ وسط شكوك بشأن استقرار نظامها المالي ولم تبدأ اليابان سوى في الفترة الأخيرة تجربة مالية ونقدية جريئة والاقتصاد الأوروبي متباطىء.

وتسعى جهود جماعية لموازنة التقليص المحتمل لبرنامج التحفيز الاقتصادي الأمريكي مع سياسات توسعية في مناطق اخرى.

وكانت تصريحات بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي» الأمريكي في مايو ايار بان البنك قد يبدأ في تقليص برنامج شراء سندات بقيمة 85 مليار دولار شهريا قد أدت إلى عمليات بيع مكثفة في اسواق الأسهم والسندات وهروب الأموال إلى الدولار.

وهدأ المستثمرون بعد شهادة برنانكي المهادنة أمام الكونغرس هذا الاسبوع. غير أن أداء الأسواق الناشئة خاصة تلك التي تعتمد على السلع أو التي تعاني من عجز خارجي اضعف من غيرها.

وسيركز الاجتماع على أن تصدر البنوك المركزية ما يوصف بانه خطوط ارشادية مسبقة خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع توقعات الأسواق. وقال وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف للصحفيين «سيكون ذلك مهما لمنع تقلبات خطرة في اسواق المال».

ويعمل مفاوضون على وضع بيان ختامي بعد جلسة صياغة يوم الخميس قال الصحافيون انها كانت أقل توترا من جلسة صياغة بيان اجتماع مجموعة العشرين في فبراير الماضي في موسكو. وسيراجع الوزراء النص على العشاء.

ومن المقرر ان يجتمع يوم الجمعة كذلك ممثلون عن دول بريكس الناشئة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا. وليس من المرجح ان يحرزوا تقدما في خطوات مشتركة مثل احتياطيات مشتركة بالعملة الاجنبية تحسبا لهروب رؤوس الأموال.

الإمارات تسجل أعلى متوسط لإنفاق الفرد على خدمات التأمين

عدد شركات التأمين العاملة في الإمارات61 شركة

سجلت الإمارات أعلى مستوى لإنفاق الفرد على خدمات التأمين في دول الشرق الأوسط مسجلة نحو4767 درهما «1299 دولارا»، بحسب دراسة أعدها بنك آلبن الاستثماري.

وتصدرت الإمارات أسواق التأمين في منطقة الشرق الأوسط وفقا لجريدة «الاتحاد» بعد أن تجاوز حجم الأقساط المكتتبة في السوق المحلية نحو 26.424 مليار درهم ما يعادل نحو 44 في المئة من إجمالي الأقساط المكتتبة في دول الخليج والبالغة نحو 59.82 مليار درهم بنهاية العام الماضي.

وأكدت الدراسة أن متوسط ما ينفقه الفرد في الإمارات يزيد بنحو 253 في المئة على المتوسط العام للإنفاق في دول المنطقة والبالغ نحو 1347 درهما «367.3 دولارا»، كما يفوق بنحو 98 في المئة على متوسط إنفاق الفرد عالميا والبالغ نحو 2407 دراهم «656 دولارا».

ويبلغ عدد شركات التأمين العاملة في الدولة 61 شركة، منها 34 شركة تأمين وطنية، و27 شركة تأمين أجنبية فيما بلغ عدد الشركات التي تزاول جميع فروع التأمين «تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، وتأمين الممتلكات، وتأمين المسؤوليات» 11 شركة وطنية، وشركتين أجنبيتين.

ويبلغ عدد الشركات التي تزاول فروع تأمين الممتلكات وتأمين المسؤوليات 20 شركة وطنية، و17 شركة أجنبية، وعدد الشركات التي تزاول تأمين الأشخاص وعمليات تكوين، شركتين وطنيتين، وثماني شركات أجنبية، في حين بلغ عدد الشركات التي تزاول تأمين ائتمان الصادرات شركة وطنية واحدة.

ويبلغ عدد وكلاء التأمين 11 وكيلاً، وعدد وسطاء التأمين 170 وسيط تأمين، منهم 163 وسيطا وطنياً، وسبعة وسطاء أجانب، في حين بلغ عدد استشاريي التأمين 18 استشاريا، وعدد خبراء الكشف وتقدير الأضرار 69 خبيرا، وعدد خبراء رياضيات التأمين 25 خبيرا.

وجاءت قطر في الترتيب الثاني إقليمياً، على صعيد مستوى إنفاق الفرد على خدمات التأمين بمتوسط إنفاق بلغ نحو 2594 درهما «707 دولارات» فيما حلت البحرين في الترتيب الثالث بمعدل بلغ نحو ألفي درهم «545 دولارا».

وجاءت لبنان في المركز الرابع شرق أوسطيا حيث بلغ متوسط إنفاق الفرد على خدمات التأمين نحو 1185 درهما «323 دولارا» مقابل 939 درهما «256 دولارا» في الكويت التي جاءت في المركز الخامس.

وبلغ متوسط إنفاق الفرد على خدمات التأمين في المملكة العربية السعودية نحو 690 درهما «188 دولارا» و378 درهما «103 دولارات» في الأردن.

وعالميا سجلت المملكة المتحدة أعلى متوسط لإنفاق الفرد على خدمات التأمين والذي بلغ نحو 18 الف درهم «4924 دولارا» مقابل 14 الف درهم «4045 دولارا» في الولايات المتحدة الأميركية.

وأكدت الدراسة أن نسبة انتشار خدمات التأمين في الإمارات بلغت نحو 2 في المئة فيما بلغ متوسط نسبة انتشار خدمات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 1.1 في المئة وعالمياً نحو 6.5 في المئة. وبلغ معدل انتشار خدمات التأمين في البحرين 2.3 في المئة وحوالي 3.1 في المئة في لبنان ونحو 2.1 في المئة في الأردن مقابل1 في المئة في سلطنة عمان و0.8 في المئة في المملكة العربية السعودية.

وتوقعت الدراسة، أن يحقق قطاع التأمين نسبة نمو سنوي مركب بواقع 18.1 في المئة بين عامي 2012 و2017 ليصل حجم السوق إلى 37.5 مليار دولار منها 2.4 مليار دولار تأمين على الحياة و35.1 مليار دولار فئات تأمين أخرى.

ورجحت أن ينمو قطاع التأمين على الحياة بمعدل سنوي مركب يبلغ حوالي 2 في المئة خلال الفترة المشار إليها مقابل نمو التأمين على غير الحياة بمعدل أعلى بكثير ليصل إلى 20 في المئة سنويا وبالتالي زيادة حصته في السوق الإقليمية من 86.6 في المئة في عام 2012 إلى 93.6 في المئة بحلول العام 2017. ولفتت إلى أن قطاع التأمين على غير الحياة سيستفيد من الزخم القوي لأنشطة البناء والبنية التحتية حيث يتم تحويل جزء كبير من عائدات النفط إلى تطوير القطاعات غير النفطية لدعم التنوع الاقتصادي.

وأوضحت أن الزيادة السكانية لاسيما زيادة أعداد الأجانب وزيادة متوسط العمر وزيادة الوعي من أهم عوامل النمو الرئيسية لقطاع التأمين في منطقة الخليج.